

كتب عواطف الكيلاني  
طلب الرئيس حسني مبارك تعميم تجربة محافظة الاسماعيلية لحل مشكلة الاسكان في بقية  
المحافظات. ويتم تمليك المواطنين الاراضي يسعاً لميزية ويقوم المواطنون ببناء مساكنهم عليها  
بأنفسهم. كما طلب الرئيس مبارك بشعورية وضع جداول زمنية محددة للاقتفاء من المشروعات  
ويلتزم بهذه الجداول القاطنون على تنفيذ هذه المشروعات. كما طلب الرئيس الاعتماد على الخبرة  
الصيرية ووقف الاسراف في استخدام بيوت الخبرة الاجنبية، وطلب الرئيس القاريين والمساهمة  
في تحسين الخدمات للمستشفيات والمدارس على ان تنظم الحيليات أساليب المساهمة والمشاركة. وقد  
تقرر ان يعقد الرئيس اجتماعات دورية مع المحافظين كل عدة اشهر لمناقشة تنفيذ التوصيات  
الخاصة بالمجلس الأعلى للحكم  
المجلس

## نقل اليهود السوفيت لاسرائيل

نيويورك - ثناء يوسف :

أكدت مجلة « تايمز » الأمريكية أمس ان مفاوضات سرية قد جرت مؤخرا بين الاتحاد السوفيتي وبولندا وفرنسا واسرائيل لنقل آلاف اليهود السوفيت الى اسرائيل.

ولكن « تايمز » نقلا عن مصادر امريكية وثيقة الصلة بالمفاوضين ان ادجار برونمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي سيقود بدور السوفيت بين اسرائيل والاتحاد السوفيتي « لاسرائيل » وافترضت المجلة ان التفاوض قد تمس على ان ينجز اليهود السوفيت أولا في بولندا ثم ينتقلون من هناك للمخيمات في اسرائيل . وقالت المجلة ان هذه الخطوة تستهدف الاستجابة لحجم مبرك الذي تقبل ان عددا من اليهود السوفيت المهاجرين كان يتجهون الى الولايات المتحدة في الماضي بدلا من

وكان الرئيس حسني مبارك قد عقد اجتماعا مع الرئيس ياسين ، حضره الدكتور علي لطفي والوزراء المحافظون وامانة الحزب الوطني بالمحافظات ووزراء المجلس المحلي .

وهدية ضمن الامة العامة للحزب الوطني ، وبحث ايضا وزير العدل المحل ، والدكتور عادل وزير رئيس مركز الدراسات الوطنية .

وقد اقيم الاجتماع في مقر سفوت الشريف أمين الاحرار بصرى بمران الرئيس استمعوا لتهنئيات وزرائه المجلس الاعلى للمك المجل التي قدمها للرئيس : الدكتور علي لطفي وزير الوزار .

وتفكر الرئيس في اهمية وضوح الهدف والرسمي الى اقامة المجتمع ، من خلال الخلل الانتاجي ، والشروعات التي تحقق الاقتصاد على لفتاد ان الاستعداد الامثل لمرانها .

كما طالب الرئيس باهمية مساهمة القاديين في تنمية المجتمع وخاصة لصالح العام ، وذلك من خلال اقامة الشروعات الانتاجية والمساهمة في تحسين الخدمات كاستثمارات

الذهب الى اسرائيل .

وافادت المجلة الى ان خطة الجسر الجوي من ابتكار شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيل . وكان بيريز قد تحدث عن هذا المشروع في اكثوبر الماضي بعد اجتماعه مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران . وواضح ان قبرنا عرفت تقديم المخطات .

ولكن مجلة « تايمز » ان هذا الجسر الجوي كان موضع بحث منذ 3 اسابيع في باريس بين ميتران والجنرال فورستاد يوربوتسكي رئيس بولندا . خلال زيارته الفلقة العاصمة الفرنسية .

## اجراءات تقشفي في اسرائيل

**القدس - أ ف ب - ي ا :**

قررت الحكومة الإسرائيلية فرض اجراءات اقتصادية جديدة بهدف خفض الإنفاق العام بمبلغ ٨٥٠ مليون دولار في ميزانية العام القادم . وثققت هذه الاجراءات سيتم زيادة أسعار بعض السلع الأساسية وفرض زيادة كبيرة في الرسوم المدرسية والرسوم الجبلية ورسوم صندوق الرعاية الصحية.

و قد استمر لاجتماع الحكومة الذي دبر فيه الاجراءات ٦ ساعات كاملة أول أمس .

**الكويت لن تسمح بتكوين الاحزاب**

أكدت صحيفة (الرأي العام) الكويتية نقلاً عن مصادر سياسية أن الحكومة الكويتية لا تنكر في السماح بإنشاء أحزاب سياسية بالكويت . وكانت بعض الأنباء قد أشارت الى ان التوسع النقابي الجديد الذي شهدته من ٧٧ أعضاء في شباط / أيلول الماضي ، كانت

**أغلق المرفأ !!**

تل أبيب - أ ف ب :

قال إسحق شامير وزير الخارجية الإسرائيلي أمس بأن بلاده تعتبر أن قضية التمسك بسيادتها العظم فيها جويئتان بولندي هي في حكم العقوبة التي تفرضها على السفن العابرة للمضيق .

**طلعت الزهيري**

[illegible]



























## البنك المركزي يحتفل باليوبيل الفضي لانشائه يوم ١٨ يناير تحت اشراف رئيس الوزراء

يحتفل البنك المركزي يوم ١٨ يناير القادم بمرور ٢٥ سنة على بدء مزاولة نشاطه بموجب القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ والذي قضى بفصل اختصاصاته عن تشايد الأعمال المصرفية المحلية. ومنذ ذلك الوقت تفرغ البنك من المهام التي كانت تباينها بين الجهاز المصرفي المركزي وبين الجهاز المصرفي المحلي. وبمقتضى قانون تنظيم السلطة النقدية والاقتصادية ومراقبة تنفيذها والقيام بخدمات الدولة والاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد القومي المصري.

وفي هذه المناسبة سيصدر البنك المركزي كتابا يستعرض الظروف التي واجهت نشاطه وتطوره وتاريخه والأحداث التاريخية. والدور الذي قام ويقوم به في إدارة الجهاز المصرفي.

## نظرة اقتصادية لما يجري حولنا في العالم القرارات الأخيرة خطوة جيدة لاستقطاب الموارد من النقد الأجنبي وتوجيهها لصالح القومي

لا يمكن لأي دولة أن تعيش في العصر الحالي بمنعزل عن الأحداث العالمية وهي تخطط للتنمية من أجل تأمين الحاضر والمستقبل. لذا نجد أن كل مخطط يسمي دائما لمعالجة ما يجري على الساحة الاقتصادية العالمية من أحداث خاصة معدلات التضخم والبطالة وأسعار الفائدة والصرف.



ومن الملاحظ أن العالم المالي تميز بتطورات اقتصادية متعددة لم تكن متوقعة. فقد استمر ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه معظم العملات الرئيسية خلال أشهر شهر السنة هذا الارتفاع الذي جاء عكس كل التوقعات الاقتصادية المعروفة. وهكذا لم تتطابق التوقعات الاقتصادية مع الواقع. وقد قبل هذا الارتفاع في سعر صرف الدولار انخفاض سعر الذهب الذي وصل إلى مستوى له في نهاية العام ٢٠٠ دولار للأونصة.

الدول بهدف زيادة حجم قروضها كما تحت الموافقة على مضاعفة رأس المال مؤسسة التمويل الدولية للبنك ولتلاءم ذلك على جسد يساهم في تقديم التمويل للأعمال التجارية ليس من المأمول بها حاليا. ذلك أنباء صندوق خاص للتنمية في أفريقيا الوسطى التي أسسها الجفاف بقرار جسيم.

والاقتصاد المصري والبنوك وإذا تنوعت مواقف الاقتصاد المصري نجد أن الآراء خلال العام الماضي عن نموها قد حقق معدل نمو في الناتج المحلي بنسبة ٢٧٪. ولعل من أبرز مظاهر هذا النمو في انخفاض التضخم في معدلات التوسع القوي حيث بلغت ٢٨٪ بينما كانت قد بلغت من قبل ٢٠٪. الأمر الذي ساهم في الحد من الضغوط التضخمية.

ومن الملاحظ أيضا تزايد حجم عمليات تجارة العملات وتعتبر العقيدة أكثر الإشكالات شيوعا. وقد بلغت هذه العمليات في مجال التجارة نحو ٢٠٪ من حجم التجارة الخارجية العالمية. كما رأينا بعض الدول العودة إلى الاقتصاد يكون للقطاع الخاص فيه دور أكبر من طريق إعادة جزء من رأس مال بعض الشركات المملوكة إلى الملكية الخاصة وهو الاتجاه الذي ظهر مؤخرا في عدة دول منها إنجلترا والمانيا. وقد بدأت الدول في بيع أسهم شركة جالورا المالية لشركة بريتش ليتلاند. كذلك بيع جزء من أسهم شركة البوصلة الألمانية وبريتش تيكوم. أما في ألمانيا فهناك اتجاهات لتخصيص ملكية الدولة في ٨ شركات منها شركة لوفتهانزا للطيران وشركة سيارات فولكس واجن وشركة بيك للكمبيوتر والفن.

طرح بنك مصر السؤال لعملائه اعتبارا من أول ديسمبر ١٩٨٥ شهادة دولية جديدة بالدولار قيمتها ٢٠٠٠ دولار لمدة ثلاث سنوات. وتصرف خلالها نصف سنوي بسملة فائدة مناسبة بالإضافة إلى حق الفخول في سحب دورى للوزن هذه الشهادة تفتح حسابها مرابا أخرى كحق الاقتراض بفسادها وختم قيمتها من وراء ضريبة الأرباح. العلم كما يمكن شراءها بسملة الفدر بلع أو مصر مصريين أو اجنبي نقدا أو خصما من الحساب.

## بنك الإسكندرية التجارية والبحري

٨٥ طريق المحلة تليفون: ٤٩١٢٣٧/٤٩١٢٣٨  
صندوق بريد: ٢٣٧١ الإسكندرية العنوان البرقي: كويريت ١٠١١٢٣

<b>يصدر البنك شهادات ادخار</b>	<b>خدمات مصرفية متميزة</b>	<b>قريباً</b>
• كراسة وحشية	• كافة عمليات المصرف الأجنبي	• افتتاح فرع البنك بالقاهرة
• بلجيكية المصري	• فتح الاعتمادات على المراسل في الخارج	• ١٠ برطل مصري
• بصرف حادها	• الإسهام في تأسيس وتحويل المشروعات	• سيرة بيزنيس
• كل ثلاثة شهور	• القيام بعمليات التسويق الإسكاني	• فتح معدن زلزل
• بأشعار فائدة متميزة	• شبكة مراسل تغطي كافة أنحاء العالم	• بالاسكندرية
• كما يمكن استثمارها	• دراسة المشروعات واستثمار الأموال	• ناصية شايح ادب
• دون أي خصم	• موقف خاص لسيارات العملاء	• وسعد زغلول
	• داخل البنك حرصا على راحتهم	

وتنزيل من المعلومات يسعدنا استشاركم بمقر بنك الإسكندرية

# البنك كالحو طنك للنزمية

ش.م.م. تأسست في ٧ يوليو ١٩٨٠

أس مال البنك : ٥٠ مليون جنيه مصري  
٢٥٪ منها موزعة بالدولار الأمريكي

البنك يمارس كافة أوجه نشاط البنوك التجارية  
البنك يقوم بتحويل وتأسيس والشاركة في مشروعات التنمية في كافة القطاعات

وقد بلغ مجموع المشروعات التي قام البنك بتأسيسها بالمشاركة مع البنوك الوطنية بالمحافظات ٩٠ مشروعا

ومن الشركات الوطنية التي ساهمت في مختلف المجالات

قطاع الأرض الغذائية	قطاع الإسكان والتعمير	قطاع الصناعة
• الشركة الوطنية للأمن الغذائي	• الشركة الوطنية للإسكان للتقنيات الحديثة	• الشركة المصرية لصناعة الصمامات البلاستيكية
• شركة المهندس الوطنية لصناعة الكرونة	• شركة مصر الفيوم لمواد البناء	• شركة الاسماعيلية للملاحة البحرية
• الشركة الوطنية لصناعة الاعلاف	• شركة بنى سويف الوطنية للطوب	• شركة دمياط الوطنية لصناعة الملاعب
• الشركة الوطنية للدواجن	• الطفايح ومواد البناء	• شركة المنيا للميكنة الزراعية
• شركة السويس الوطنية للأمن الغذائي	• الشركة العقارية للبنوك الوطنية للتنمية	
• شركة الاسماعيلية الوطنية للصناعات	• شركة قنا الوطنية للطوب الطفايح	
• الشركة الوطنية لمعالجة النخالة	• شركة الاسماعيلية الوطنية للمشاريع	
• الشركة الوطنية للمجازر الدلالية	• شركة الشباب الوطنية للتقنية	
• شركة سوهاج الوطنية	• شركة الشرقية الوطنية لإنتاج الطوب الطفايح	
• للصناعات الغذائية	• شركة دمياط الوطنية للتنمية	
• شركة القاهرة الوطنية لمعالجة النخالة	• شركة الغربية الوطنية للصناعات الاسمنتية	

كما أصدر البنك مجموعة من النظم الادخارية

إشادات الادخار الشهرية ذات العائد نصف سنوي ٢٠ شهرا ادخارا الحماضية ذات العائد الشهري



# البنك المركزي المصري

## السياسة النقدية والإجازات الجهاز المصرفي المصري في العام المالي ٨٤ / ١٩٨٥

٢ مليار جنيه (٥٣٪ منها خصص للقطاع العقاري) في آخر يونيو ١٩٨٥. أما فيما يتعلق بالبنوك المتخصصة فقد سجلت ودائعها معدل نمو بلغ ١٣,٨٪ خلال عام ٨٤ / ١٩٨٥، مقابل ١٢,١٪ خلال عام ٨٣ / ١٩٨٤. والبنك المركزي (٥٠,٧٪ منها خصص للقطاع العقاري) في آخر يونيو ١٩٨٥.

**٢ - توفير التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي :**  
زادت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك المركزي بنسبة ٢٩,١٪ خلال عام ٨٤ / ١٩٨٥، و ١٧,٤٪ خلال شهر يوليو وأغسطس ١٩٨٥، لتصل إلى ٣,٧ مليار جنيه في آخر أغسطس ١٩٨٥، مقابل ٢,١٩ مليار جنيه في آخر عام ٨٣ / ١٩٨٤. كما ارتفعت استثمارات البنك المركزي في الأوراق المالية الحكومية بمقدار ١,٤ مليار جنيه بمعدل ١١,٩٪ مقابل ١,٢ مليار جنيه بمعدل ١١,٧٪ لتصل قيمتها إلى ١٢,٧ مليار جنيه في آخر يونيو ١٩٨٥.

وزادت القروض والتسهيلات الممنوحة من البنوك التجارية بنسبة ٢٦,٤٪ خلال عام ٨٤ / ١٩٨٥، و ٢,١٪ خلال شهر يوليو وأغسطس ١٩٨٥، لتصل إلى ٣,٠٢ مليار جنيه في آخر أغسطس ١٩٨٥، لتصل قيمتها إلى ١٥,٩ مليار جنيه في آخر أغسطس ١٩٨٥، حصل قطاع التجارة على ٣,٧٢ مليار جنيه، وقطاع الصناعة على ٢,٨٠ مليار جنيه، وقطاع الزراعة على ١,٧٦ مليار جنيه. وفي حين انخفض تمويل قطاع الزراعة على ٢,٥٪ فقط، وبالنسبة لبنوك الاستثمار والاعمال فقد زادت القروض والتسهيلات الممنوحة منها بنسبة ٢٠,٢٪ خلال عام ٨٤ / ١٩٨٥، لتصل إلى ٢,٨ مليار جنيه (تصل إلى ٤٥,٥٪ من مجموع المركز المالي) في آخر يونيو ١٩٨٥، وذلك بالنظر بمعدل نمو قدره ٢٨,٠٪ خلال عام ٨٣ / ١٩٨٤. وقد استأثر قطاع الاعمال الخاص بنحو ٦٠,٤٪ من جملة هذه القروض في آخر يونيو ١٩٨٥. أما فيما يتعلق بالبنوك المتخصصة فقد زادت القروض والتسهيلات الممنوحة منها بنسبة ٢٣,٧٪ خلال عام ٨٤ / ١٩٨٥، مقابل ٢٦,٢٪ خلال عام ٨٣ / ١٩٨٤، لتصل إلى ٢,٣ مليار جنيه في آخر يونيو ١٩٨٥، حصل قطاع الزراعة على ٣,٩٨ مليار جنيه، وقطاع الصناعة على ٣,٨٠ مليار جنيه، وقطاع التجارة على ١,٤٠ مليار جنيه. وفي مجال مساهمة البنوك العقارية في حل المشاكل الائتمانية، زادت القروض الممنوحة من هذا البنوك بمقدار ٢٠,٣ مليون جنيه خلال عام ٨٤ / ١٩٨٥، لتصل إلى ٩٤٠ مليون جنيه في آخر يونيو ١٩٨٥. كذلك قام بنك التنمية الصناعية بتقديم التمويل اللازم للمشروعات الصناعية والحرفية. إذ تمكنت القروض الممنوعة منه بمقدار ٧٥ مليون جنيه خلال العام المذكور لتصل إلى ٤٤٨ مليون جنيه في آخر يونيو ١٩٨٥. كما سجلت ائتمنة القروض

المقدمة من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والبنوك التابعة له بالمحافظات زيادة قدرها ١٥٨ مليون جنيه خلال نفس العام لتصل إلى ٨٨٢ مليون جنيه في آخر يونيو ١٩٨٥. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن استثمارات البنوك (عدا البنك المركزي) في الأوراق المالية مازالت ضئيلة نسبياً، حيث انخفض التمويل النسبي لهذا البنك من مجموع المركز المالي الإجمالي على ٤,٨٪ في آخر أغسطس ١٩٨٥، بالنسبة للبنوك التجارية، وعلى ٣,٣٪ و ١٪ في آخر يونيو ١٩٨٥، بالنسبة لبنوك الاستثمار والاعمال والبنوك المتخصصة على الترتيب. ولعل ذلك يؤكد مدى الحاجة الملحة إلى خطوات جادة في المستقبل القريب لا تعزل سوق الأوراق المالية عما يتبعه البنوك من استخدام لوائح التوافرة لديها وتعاظم الاستفادة منها بالنسبة للاقتصاد القومي.

ويبلغ عددها ٤٣ بنكاً منها أربعة بنوك قطاع عام و ٢٢ بنكاً تجارياً مشتركاً وخصلاً و ١٧ بنكاً وطنياً للتنمية موزعة على المحافظات.

**٣ - البنوك المتخصصة :**  
ويبلغ عددها ٢١ بنكاً منها ١٨ بنكاً زراعياً (البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وبنك ١٧ بنكاً زراعياً في المحافظات)، وبنك للتنمية الصناعية، وبنك عقاريان (هما البنك العقاري المصري والبنك العقاري العربي).

**٤ - بنوك الاستثمار والاعمال :**  
ويبلغ عددها ٢٣ بنكاً منها ١١ بنكاً مشتركاً مسوح لها بالتعامل بالعملة المحلية والعملة الأجنبية (باستثناء البنك العربي الأفريقي الدولي الذي يقتصر تعامله على العملات الحرة فقط)، و ٢٢ فرعاً لبنوك أجنبية (تتعمل بالعملة الحرة فقط).

**٥ - بنوك غير مسجلة لدى لبنك المركزي المصري :**  
ويبلغ عددها ثلاثة بنوك هي المصرف العربي الدولي (متعدد الجنسيات وما يتفرع منه من فروع تروست كومباني) (ويعمل في المنطقة الحرة)، وبنك ناصر الاجتماعي (جاري إجراءات تسجيله).

**رابطاً : يحدد عن شكل المجموعات المختلفة من البنوك :**

**١ - تطور المراكز المالية :**  
ارتفع مجموع المركز المالي للبنك المركزي - الاصدار والعمليات المصرفية - من ١٦ مليار جنيه في آخر يونيو ١٩٨٤ إلى ١٧,٨ مليار جنيه في آخر يونيو ١٩٨٥، ثم إلى ١٨,٣ مليار جنيه في آخر أغسطس ١٩٨٥، مسجلاً معدل نمو قدره ١١,٧٪ خلال العام المالي ٨٤ / ١٩٨٥، و ٢,٩٪ خلال شهر يوليو وأغسطس ١٩٨٥، مقابل ١١,٩٪ خلال العام المالي ٨٣ / ١٩٨٤.

وقد بلغ مجموع المركز المالي الإجمالي للبنوك التجارية ٢٦ مليار جنيه في آخر يونيو ١٩٨٥، و ٣١,٦ مليار جنيه في آخر أغسطس ١٩٨٥، بمعدل نمو ٢١,٥٪ خلال عام ٨٤ / ١٩٨٥، و ١,٨٪ خلال شهر يوليو وأغسطس ١٩٨٥. وبالنسبة لبنوك الاستثمار والاعمال فقد بلغ مجموع مركزها المالي الإجمالي ٦,٢ مليار جنيه في آخر يونيو ١٩٨٥، محققاً معدل نمو قدره ١١,٣٪ خلال عام ٨٤ / ١٩٨٥، مقابل ١٤,٢٪ خلال العام المالي السابق. أما فيما يتعلق بالبنوك المتخصصة فقد سجل مجموع مركزها المالي الإجمالي معدل نمو قدره ١٧,١٪ خلال عام ٨٤ / ١٩٨٥، لتصل إلى ٣,١ مليار جنيه في آخر يونيو ١٩٨٥، مقابل ٣,٣,٩٪ خلال عام ٨٣ / ١٩٨٤.

**٢ - تطور الودائع كمؤشر لنمو المدخرات المحلية :**  
سجلت الودائع لدى البنك المركزي معدل نمو قدره ٩,٦٪ خلال عام ٨٤ / ١٩٨٥، و ٣,٣٪ خلال شهر يوليو وأغسطس ١٩٨٥، ليصل رصيدها إلى ٩,٤ مليار جنيه في آخر أغسطس ١٩٨٥، مقابل ١٠,٣ مليار جنيه في آخر يونيو ١٩٨٥، و ١٨,٨٪ خلال عام ٨٤ / ١٩٨٥، و ٢,٧٪ خلال شهر يوليو وأغسطس ١٩٨٥، مقابل ٢٠,٢٪ خلال عام ٨٣ / ١٩٨٤، لتصل إلى ٢٠,٤ مليار جنيه في آخر أغسطس ١٩٨٥. ويخص القطاع العقاري ٥٤,٤٪ منها وشركات القطاع العام ١٩,٢٪ وقطاع الاعمال الخاص ٢٦,٥٪. وارتفعت الودائع لدى بنوك الاستثمار والاعمال بمعدل ١١,٢٪ خلال عام ٨٤ / ١٩٨٥، مقابل ٢٦,٣٪ خلال عام ٨٣ / ١٩٨٤، لتصل إلى حوالي

للدفع والاحتياطيات لكل بنك، وتعرض البنوك العاملة في مصر للتقلبات من جانب البنك المركزي مع توقيع العقوبات على البنوك المخالفة وفقاً لما ورد بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤. وكذا التزام البنوك بتسليمه محددة للخدمات المصرفية. وحظر تصدير اليكنوتات من النقد الأجنبي قبل موافقة البنك المركزي. وحظر تحويل الأموال في الخارجيات على المعاملات المالية وعدم تجاوز ما يمتلكه البنك التجاري من أسهم للشركات المساهمة عن ٢٥,٠٪ من رأس المال المدفوع للشركة. ويشترط ألا تجاوز القيمة الاسمية للشعب التي يمتلكها البنك في هذه الشركات مقدار رأس ملكه المدفوع واحتياطياته.

**ثانياً : كمية النقود كؤشر لنجاح السياسة النقدية :**

ترتب على السياسات النقدية والائتمانية المتبعة استمرار الاتجاه النزولي لمعدل التوسع النقدي خلال العام المالي من حيث النسبة المئوية (٨٢ / ١٩٨٢ - ٨٦ / ١٩٨٦) إذ تراجع من ٣٩,٧٪ خلال السنة المالية ٨١ / ١٩٨٢ إلى ٢٥,٥٪ خلال ٨٢ / ٨٢ ثم إلى ١٨,١٪ خلال ٨٣ / ٨٣ و ١٥,٣٪ خلال ٨٤ / ٨٤. وبذلك أمكن خلال السنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية الخمسية الوصول إلى معدل توسع نقدي ملائم أكثر اقتراباً من معدل النمو السنوي الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ ٦,٩٪ خلال السنة المالية موضع العرض.

وتشير التطورات النقدية والائتمانية خلال العام المالي ٨٤ / ١٩٨٥ إلى زيادة إجمال كمية النقود - كمية وسائل الدفع الجارية والمطوية - بما يناهز ٣,٧ مليار جنيه بنسبة ١٥,٣٪. مقابل زيادة تناهز ٣,٧ مليار جنيه بنسبة ١٨,١٪ خلال العام المالي السابق لتصل إلى ٢٧,٦ مليار جنيه في آخر يونيو ١٩٨٥.

ويوضح من الميزانية الموحدة للبنك المركزي والبنوك التجارية أنه بينما انخفضت الزيادة في الودائع بالعملة الأجنبية على ٤,٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٦٪ مقابل ٧ مليار جنيه بمعدل نمو ١١,٨٪، ليصل رصيدها إلى ٦,٧ مليار جنيه، ارتفعت الودائع بالعملة المحلية بمقدار ٢,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٣٪، مقابل ٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٣,٩٪ ليصل رصيدها إلى ١٢,٥ مليار جنيه في آخر يونيو ١٩٨٥. وهكذا لاحظ استمرار تقدم الجنيه المصري على العملات الأجنبية كأداة للتأخر، واستقرار معدل النمو في الودائع بالعملة المحلية عن مثيله في الودائع بالعملة الأجنبية. ويعتبر القطاع العقاري غير قطاع متحرك لدى الجهاز المصرفي، حيث يمتلك ٥٩,٨٪ من الودائع بالعملة المحلية و ٤٨,٢٪ من الودائع بالعملة الأجنبية في آخر يونيو ١٩٨٥.

**ثالثاً : الهيكل المالي للجهاز المصرفي :**

يرى إلى الجهاز المصرفي جهوداً في خدمة الاقتصاد القومي، وذلك من خلال وحدته التي بلغ عددها ١٠١ بنكاً في العام المالي ٨٤ / ١٩٨٥ بزيادة بنحو واحد هو البنك المصري للتنمية الصناعية، وهكذا يمكن تحديد الهيكل الحديث للجهاز المصرفي على الوجه التالي:

**١ - البنك المركزي المصري :**  
ويمثل السلطة النقدية العليا، ويؤثر وضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً للسياسة العامة للدولة. كما يتولى الإشراف والرقابة على البنوك بما يكفل سلامة مراكزها المالية. بالإضافة لتلقي البنك تنفيذ العمليات المعقدة للحكومة وإدارتها وإقامة بدور بنك البنوك وبنك الاصدار لاوراق النقد المتداول.

**٢ - البنوك التجارية :**

يقوم الجهاز المصرفي المصري بدور حيوي في تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المنتج، وتنمية موارد البلاد من النقد الأجنبي بما يكفل تهيئة المناخ الملائم لانجاز عملية التنمية بأقل قدر ممكن من الضغوط التضخمية.

**أولاً : السياسة النقدية والائتمانية :**

استطاع البنك المركزي أن يحقق نجاحاً ملحوظاً بالنسبة للأهداف الرئيسية للسياسة النقدية والتي تتمثل في التوصل إلى الحدود الملائمة للتوسع في كمية النقود بما يكفل الحد من التضخم، والتعبئة القصوى للمدخرات القومية، والتوجيه والتخصيص الكفء للائتمان، والمحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك لحماية أموال المجتمع وتديم ثقته في الجهاز المصرفي. وإدارة سعر الصرف على أسس واقعية تكفل اجتذاب أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي إلى البنوك، ويمكن من خلالها على المدى البعيد تنمية الصادرات وترشيد الاستيراد. ويستعين البنك المركزي بما يلي في سبيل تحقيق تلك الأهداف:

**١ - سياسة سعر الفائدة :**

بحرص البنك المركزي على إعادة النظر بصورة دورية في هيكل أسعار الفائدة الجارية المصرفي بحيث يتم تعديفها بما يتوافق مع تنمية الودائع الاخلاصية وترشيد استخدام الائتمان المحلي وتنظيم تدفقه إلى الاقتصاد القومي مع الحد من اتجاهه نحو الانشطة التجارية والخدمية التي تساعد على تدعيم القوى التضخمية وبما يكفل في نفس الوقت عدم ارتفاع تكلفة الحصول على الائتمان إلى الحد الذي يعوق الاستثمار.

وتتراوح أسعار الفائدة على الودائع الاخلاصية بالجنيه المصري بين ٥٪ و ١٣,٢٥٪ سنوياً حسب أجلها الزمنية. وأسعار الفائدة على القروض الممنوعة لقطاعي الزراعة والصناعة بين ١١٪ و ١٣٪ سنوياً. والممنوعة لقطاع الخدمات بين ١٣٪ و ١٥٪ سنوياً. والممنوعة لقطاع التجارة الخاصة لسعر فائدة قدره ١٦٪ سنوياً كحد أدنى وبدون تحديد حد قصي، وتشويط عمليات التصدير بين ١٠٪ و ١٣٪ سنوياً. بالإضافة إلى استمرار سياسة دعم الدولة لسعر الفائدة على القروض الميسرة للمنوعة لأغراض الاسكان واستصلاح الأراضي والأمن الغذائي.

**٢ - وضع حدود تقوى للاقتراض :**

وفيما يتعلق بمجموعة النواع المختلفة للائتمان، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي ألا تتجاوز جملة أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوعة لشركات القطاع العام لأغراض غير موسمية وكذا لعملاء القطاع الخاص نسبة قدرها ٦٥,٠٪ من أرصدة الودائع بكافة صورها لذات القطاعين المذكورين معاً.

**٣ - الرقابة على البنوك :**

يستهدف النظام الحالي للرقابة على البنوك المحافظة على سلامة مراكزها المالية وتقليل المخاطر التي تتعرض لها أموال الغير. ويضمن هذا النظام عدة قواعد أهمها : عدم ممارسة أي بنك نشاطه قبل التسجيل لدى البنك المركزي، وعدم جواز زيادة ما يحصل عليه العميل الواحد (عدا الحكومة والقطاع العام) من قروض وتسهيلات عن نسبة ٢٥,٠٪ من رأس المال

# بنك القاهرة

رمز الخدمة المصرفية الممتازة  
تمتع بالإعفاء الضريبي  
من خلال شرائك

شهادات إيداع بنك القاهرة  
بأنواعها المختلفة

شهادات الإيداع ذات  
الدخل النصف السنوي

شهادات إيداع تنمية رأس  
المال لمدة ثلاث سنوات

شهادات إيداع تنمية رأس المال  
لمدة خمس سنوات ونصف

شهادات الإيداع  
رباعية المزايا

إيداعك وعائلتك

معفاة من الضرائب  
مؤجلة العلاقات العامة

النوع  
الأول

النوع  
الثاني

النوع  
الثالث

النوع  
الرابع

# بنك مصر الدولي

يقدم:

فائدة  
وجائزة

شهادة ادخار دولارية  
بأعلى سعر فائدة عالمي  
وجائزة كبرى بالدولار

- ★ قيمة الشهادة ٣٠٠٠ دولار ومدة ٣ سنوات
- ★ صرف العائد كل ستة أشهر
- ★ فرصة كبيرة للفوز بالجائزة
- ★ حرية استرداد الشهادة في أي وقت مع صرف فوائد عن الفترة المتبقية
- ★ يمكن الشراء بأسماء الغير والمصريين والأجانب
- ★ يمكن الشراء نقداً أو خصماً من الحساب
- ★ يمكن الاقتراض بضمانها
- ★ تخضع من وعاء ضريبة الايراد العام

لمزيد من التفاصيل اتصل بأقرب فرع :

بالقاهرة : الفرع الرئيس - العادي - الزمالك - مصراتيل - الجيزة - زوكي والحجاز - مصر الجديدة - بالركائس - صفية - شبراخيت - دمياط

MIBANK  
MISR INTERNATIONAL BANK



بسم الله الرحمن الرحيم

# بنك النيل THE NILE BANK

رأس المال المرخص به :

ش.م.م. منشأة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل

المركز الرئيسي :

٣٥ شارع رمسيس - القاهرة  
ميدان عبدالمنعم رياض  
ص.ب. : ٢٧٤١  
تلكس : ٢٢٣٤٤ بانييل

٤٠ مليون  
دولار أمريكي

صرح مصري صميم

من أجل تنمية مدخراتك ... من أجل تمويل إستثماراتك

يقدم كافة الخدمات المصرفية بالجنيه المصري والعملات الأجنبية بما في ذلك قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية ومنح التسهيلات الائتمانية واصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وتقديم الخدمات الخاصة بالخزائن الحديدية

بخطوات ثابتة على طريق التنمية قام البنك خلال العام بتأسيس أربع شركات جديدة أسست وفقاً لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بلغ رأسمالها المرخص به ٩١,٢ مليون جنيه والصادر ١٠,٦ مليون جنيه تعمل في مجالات الاسكان والتعمير والصناعة والأمن الغذائي والسياحة والمشروعات والتجارة بالإضافة الى الشركات القائمة حالياً وقد ساهم البنك في رؤوس أموالها جميعاً.

## مجموعة بنك النيل وشركاته

- مجموعة اقتصادية وطنية - إضافة جديدة للاقتصاد الوطني .
- أسست بمدخرات المصريين الأفراد العاملين بالخارج والداخل .

المرخص به بالمليون جنيه	المصدر بالمليون جنيه
٤٠ / -	٤٠ / -
١٢٢ / ٢٥	٨٦ / -
١٧٢ / ٢٥	١٢٦ / ٦٦

وتبلغ متوسط نسبة مساهمة البنك في الشركات التي أسسها وساهم في رؤوس أموالها ٢٠٪

- ١- شركة النيل للتصنيع الزراعي
- ٢- شركة النيل للطباعة والتغليف
- ٣- شركة النيل للتعمير
- ٤- شركة النيل للصناعة الحديثة للأخشاب
- ٥- شركة النيل للصناعات الغذائية
- ٦- شركة النيل للصناعات المعدنية
- ٧- شركة النيل للصناعات الغذائية
- ٨- شركة النيل للصناعات المعدنية
- ٩- شركة النيل للصناعات المعدنية
- ١٠- شركة النيل للصناعات المعدنية
- ١١- شركة النيل للصناعات المعدنية
- ١٢- شركة النيل للصناعات المعدنية
- ١٣- شركة النيل للصناعات المعدنية
- ١٤- شركة النيل للصناعات المعدنية

كما أن البنك في سبيل تأسيس شركتين جديدتين الأولى للاستثمار الزراعي والثروة الحيوانية برأسمال قدره ١٠ مليون جنيه والثانية لتصنيع مواد البناء برأسمال قدره ٥ مليون جنيه .

يوصل البنك تآدية دوره في تجميع مدخرات المصريين العاملين بالخارج لتأسيس وتمويل المشروعات الاقتصادية عن طريق فروعه في كل مكان :

المركز الرئيسي والفرع الرئيسي :	فرع المعادي :	مكاتب بصرى بالقاهرة الدولية :	فرع سوهاج :
٣٥ شارع رمسيس - ميدان عبدالمنعم رياض - القاهرة ت : ٧٤٩١٨٧ / ٧٤٣٥٠٢ / ٧٥١١٠٥ / ٧٤١٤١٧ ٧٥٣٩٤٧	٨٧ شارع ٩ امام المحطة بالمعادي ت : ٣٥٥٧٤٠ / ٣٥٠٤٤٨٠	صالة (٤) ، (٣) فرع الاسكندرية شارع شاميليون - الارز بيله ت : ٤٩٢٥٨٨٦ / ٤٩٦٤٨٩ / ٤٩٢٧٠٢٢ (٣) تلكس ٥٤٤٨٥ بانييل	٨ شارع الجمهورية ت : ٢٤٤٤٣ (٠٩٣)
تلكس : ٢٢٣٤٤ / ٢٧٨٥ / ٩٣٣٦٨ بانييل تلفزيون : ٢٧٤١ بانييل	فرع شبرا : ٩٤ (٢) شارع شبرا - خلوص ت : ٦٤٨٧٤٩ / ٦٤٨٨٣٧	مكاتب الاسكندرية : بمحطة الركاب البحرية بالاسكندرية	فرع دمياط : شارع اللوزي (المديرية سابقاً) ت : ٢٤٥١٥ (٠٥١)
فرع مصر الجديدة : ٩٠ شارع ابراهيم المتفرع من شارع الاهرام ت : ٥٨٠٨٥٩ / ٥٨٢٤٣ / ٥٨١٥٩٨	فرع الجيزة : ٣٢ (٢) شارع مراد بالجيزة ت : ٧٢٣٣٥٠ / ٧٢٣٤٧٠	فرع المنصورة : ١١ شارع الجمهورية ت : ٣٢٨٥٢٢ / ٣٢١١٠٨ (٠٥٠)	فرع ستفتتح قريباً : فرع طنطا للصناعة الاسكندرية ٢٤ شارع الجيش ت : ٢٨٦٠٨ / ٢٨٦١٠
فرع الحجاز : ١٩٠ شارع الحجاز منطقة مصر الجديدة "م" تلفون : ٤٣٧٠٩٤ - تلكس : ٢٢٩٦٧	فرع المعاملات الاسكندرية بالمهندسين شارع جامعة الدول العربية (سورناري الزملاك) ت : ٣٤٧٥٥٣٣ / ٣٤٦٩٤٩٢ ص.ب. ١٤٢ المهندسين	فرع حلوان : مدينة ١٥ مايو المنصورة رقم (٨)	

فروع تحت الانشاء : أسوان - الزقازيق - المنيا - بورسعيد - السويس - المحلة الكبرى - أسيوط - فرع شان الاسكندرية خزائن حديدية خاصة للإيجار بالمركز الرئيسي والفروع



















